حركة حامد بن رفادة على الحدود الشمالية للحجاز مايو - يونيو ١٩٨٢

د . فتوح الخترش*

تمهيد

في صيف **١٩٣٢ - ١٣٥١** هـ قام حامد بن رفادة بشن غارة على شمال الحجاز وتمكنت القوات التي سيرها عبد العزيز بن سعود من القضاء الكامل على هذه المحاولة ، وابادة من سار على رأسها ، وفي مقدمتهم ابن رفادة نفسه .

وقد يتبدى هذا الحادث للوهلة الأولى مجرد حدث مألوف لم تخل الحياة في الجزيرة، العربية من أمثاله لفترة طويلة ، خاصة عندما كان عبد العزيز بن سعود لا يزال يوطد أركان ملكه الذي انتزعه انتزاعا من خصومه .

ولكن نظرة فاحصة متأنية للأمر تميط لنا اللثام عن العديد من الحقائق الخطيرة التي تصور لنا طبيعة التيارات المتصارعة ، والمتلاقية ، والتي يرسم التفاعل بينها صورة الحياة السياسية العامة وأحداثها اليومية في ذلك الحين . وإذا وضعنا هذا الحدث في اطاره المتكامل ، دوليا وعربيا ، ومحليا ، فاننا انما نضع أيدينا في واقع الأمر على جوهر العناصر الاساسية التي شكلت تاريخ العالم العربي كله في ذلك الحين .

ومن ثم سيكون سبيلنا في هذا البحث ، أن نقدم الحدث في ذاته من واقع الوثائق والكتابات الموثوقة ، ثم نحاول الكشف عن بواعثه ومراميه ، وبعد ذلك نضعه في اطاره

(*) المدرسة بقسم التاريخ في جامعة الكويت .

المتكامل ، في معترك الصراع الدولي الناشب ، وفي حومة التيارات التي تتلاطم على أرض البلدان العربية وعلى ضوء الأوضاع التي كانت تحيط بعبد العزيز بن سعود ، في تلك المرحلة الحساسة البالغة الحرج من مراحل توطيد أركان ملكه .

فاذا فرغنا من كل ذلك أمكننا أن نخلص إلى تقييم سليم لحركة ابن رفادة وأن نصفها ـ علمياً ـ بماتستحقه ، وأن نضعها في مكانها المحدد في سجل التاريخ .

أولاً : حركة ابن رفادة

كان حامد بن رفادة يسكن في الأراضي الحجازية ، وقام بثورة في الوجه في عام **١٩٢٩** م **١٣٤٦** هـ ، قضي عليها في الحال ففر إلى الديار المصرية ، وسكن القاهرة[١] ولم ينس حامد هذه الضربة التي أقصته عن دياره ، وأخذ يتصل بالبدو آملا في النهوض بثورة طمعا في السيادة والانتقام ، وأطمعهم في الكسب حتى استطاع أن يجمع بضع مئات بمساعدة محمد بن عبد الرحيم أبي طقيقة ـ وكان ابن رفادة يظن أنه متى قام بثورته ضد ابن سعود لبته قبائل الحجاز وثارت معه[٢] .

مشى ابن رفادة بمن معه من البدو إلى النصب ، بين السويس والطور ، وأبقاهم فيه ورجع إلى القاهرة لتصفية أعماله بها .

وفي اوائل المحرم **١٣٥١** مايو **١٩٣٢** م زحف ابن رفادة إلى الخضر ، فدرب الزلفة ثم مضى في الطريق الساحلي بين البحر والجبال حتى وصل إلى طابة ، وهي اخر نقطة على الحدود المصرية . وأبرز لجنود المخفر المصريين « وثائق مزورة » رسمية استخرجت له ولرفاقه في السويس[٣] .

وكانت الانباء قد وصلت إلى الحكومة السعودية في شوال **١٣٥٠** هـ فبراير **١٩٣١** م بأن بعض أعدائها يفكرون في القيام بفتنة في الشمال ، ولما بلغها النبأ أيضا من الحكومة البريطانية بجدة[٤] تأكد لديها الخبر ،واهتمت بالأمر ، وسيرت قوة برية بالسيارات ، وقوة بحرية من بلدة ضبا ، كما أمرت قوى الهجر من شمر وعنيزة أن تسير إلى الشمال ، وبعثت سرية من حائل لمرافقة هذه القوات إلى الحدود والانتظار هنالك حتى تتلقى أمرا من ابن سعود بالعمل[٥] .

ولما اكتمل تنظيم الاحاطة بالثوار ، أوعز عبد العزيز آل سعود إلى رجال من قبيلة بلي (قبيلة ابن رفادة نفسه) أن يكتبوا إليه باستعدادهم لمؤازرته ، فاتصلوا به وكاتبوه ، فكان أن قام من الشريح ـ وهو مكان قريب من العقبة ـ ودخل أراضي حقل ثم البدع والخريبة ، ونزل في شريع وأذاع دعاته ـ أو حداته إلى العمل في الخارج ، انه احتل

البلدان الشمالية وأسر أمراءها[٦]، وأنه قتل الجنود النجدية وأنه سيد الموقف كله، وكذلك نشر بلاغا ببعض الجرائد السورية يقول فيه أن السعوديين زعموا أنهم قتلوه وألقوا برأسه إلى أطفال ظيا واتخذوه كرة تتلقفها أرجلهم، ثم علق في سوق ظبا في حين انه حي يرزق - وبلاغه شاهد على ذلك[٧].

ومن الواضح أن ابن رفادة عندما اجتاز الحدود الحجازية كانت الآمال تراوده في أن قبيلة بليّ وغيرها من القبائل لن تتردد في الانضمام إلى صفوفه، حتى تتحول حركته إلى ثورة عامة تطيح بملك الحجاز[٨].

ولعل خير وصف لاحداث اليوم الحاسم من شهر يونيو **١٩٣٢** م ربيع الأول **١٣٥١** هـ هو ما يورده أحمد عبد الغفور عطار[٩] فيذكر أنه بينما كان ابن رفادة في شريم يحلم بالمجد والسيادة تكاملت القوات السعودية. ووصل إلى ابن سعود أن ابن رفادة يريد الفرار، فأصدر أمره برقيا إلى قواده بأن يسرعوا في المسير خلفه ويطوقوه، وألا يتركوا احدا من رجاله يسلك طريق النجاة، وأعلمهم بالخطة ليسيروا عليها. وأسرعت القوة السعودية خلف ابن رفادة وقد يمم وجهه شطر جبل شار، وباتت الليل في الصحراء، ومضى متقفو الآثار وراءه حتى حددوا أنه نازل بسفح جبل شار. وهنا نهضت القوة السعودية بالسيارات المسلحة والخيول إلى حيث نزل.

وفي ظهر يوم **٢١** يونيو **١٩٣٢** هـ، **٢٦** ربيع الأول **١٣٥١**هـ. أدركت هذه القوة ابن الرفادة ومن معه وهم يستعدون للرحيل، فأحدقت بهم، وهاجمتهم هجوما قاسيا عنيفا حتى المغرب وقتلت حامد بن سالم بن رفادة الأعور، وابنيه حامد وفالح، وسليمان بن أحمد أبو طقيقة، ومحمد بن عبد الرحيم أبو طقيقة، وسعود الدباغ، وانجلت المعركة عن **٣٥٠** قتيل وأخذ رأس ابن رفادة إلى ظبا فلعبت به الأطفال ثم علق في سوقها الكبير. في الحقيقة ان الحكومة السعودية لم تسمع ببلاغ ابن رفادة كما نشرته الصحف السورية ولكنها مثلت برأسه وألقته للاطفال ثم علقت جثته، وطابق عملها خيال ابن رفادة بحذافيره.

ثانيا: الاطار العام

هذا، في ايجاز وتركيز، هو الحدث الذي نحن بصدده، وهو لا يعدو أن يكون تمردا تزعمه مارق مغرور. تحطمت محاولته ونال جزاءه الأوفى.

ولكن الأمر ليس على هذا النحو من التبسيط والتجريد. فالعالم في تلك الآونة كان يشهد موجة زحف عدوانية من جانب ألمانيا النازية وايطالية الفاشية، وقد شكلت

الدولتان الائتلاف العدواني الذي سمي بالمحور ، وراحتا تناصبان الامبراطورية البريطانية العداء وتسعيان لاسترداد ما فقدتاه من مستعمرات بعد الحرب العالمية الأولى. ولا تخفيان مطامعهما في البلاد العربية والشرق الأوسط على وجه التحديد . وكان لهذا العامل أثره العميق بلا شك على تشكيل السياسة البريطانية ، وتحديد ما تتخذه من قرار ازاء أحداث حركة ابن رفادة .

والعالم العربي بدوره تصطرع به تيارات واتجاهات وحسابات قديمة متجددة لم تحسم بعد ، ولم يقنع أحد من أطرافها بما انتهت إليه الأمور . ففي شرق الأردن يقبع الامير عبدالله بن الحسين ، ابن الشريف حسين ملك الحجاز السابق الذي خلعه عبد العزيز بن سعود ، وجعله يهيم على وجهه هو وأبناؤه ليستقروا حيث أرادت لهم السياسة الاستعمارية البريطانية بعد انتصارها في الحرب العالمية الاولى . وهو لا ينسى أبدا التاج المخلوع ، ولا العرش المنزوع ، ومن ثم فهو يتربص ولا يتوانى عن انتهاز كل فرصة عسى أن تتحقق أحلام العودة إلى عرش الحجاز .

وفي العراق استقر أخوه الأكبر علي بجانب أخيه الملك فيصل ، وهو أيضا يعيش نفس المرارة ، ولا يتوانى عن المشاركة في أي تدبير قد ينال من حكم عبد العزيز آل سعود .

وفي الجنوب من الحجاز ، الادارسة ، ما زالت الآمال تحدوهم لاستعادة مجد غابر تبدد على أيدي ابن سعود ، ومن ورائهم امام اليمن ، يحيى بن حميد الدين ، لا تفلح أي محاولات أو قول معسول من جانبه ، في اخفاء حقيقة ما يضمره من حقد وكراهية ومعاداة للدولة السعودية الجديدة التي تشق طريقها لتصبح القوة الاكبر في شبه جزيرة العرب .

وحتى في مصر ، وان كانت تخضع للسيطرة البريطانية شبه المطلقة ، إلا أن بها ملكا ـ أحمد فؤاد ـ تراوده هو الآخر أحلام عودة الخلافة ، وكان الملك فؤاد يطمح بأن يتبوأ حركة الصدارة في العالم الاسلامي بنقل الخلافة الى مصر بعد أن أعلن مصطفى أتاتورك الغاءها في ٣ مارس ١٩٢٤ واعلان الجمهورية التركية ، وعلى أن يكون هو الخليفة ، ومن ثم فهو لا يعترف رسميا بالدولة التي تهيمن على الحرمين ، ولا شك أن مشاعره انما تميل تجاه كل من يناوىء ابن سعود وان كان واقع الحال لم يسمح لكل هذه الأحلام أن تترجم إلى فعل محدد ، وعلى ما سنرى فيما بعد .

أما الوضع الداخلي في شبه الجزيرة العربية ، فيمكننا القول بأنه ان كان الأمر قد دان لابن سعود ، إلا أن عوامل التذمر والفتنة كانت كامنة في عديد من المناطق ،

والظروف تخدم كل من يحاول تدبير المؤمرات . والبلاد تشكو من قلة الموارد ، والبدو غاضبون من المحاولة التي يقوم بها ابن سعود لجمع الأموال لخزينته بفرض ضريبة جماعية بمقدار ريال « ذلك فالناس غير راضين ، الأمر الذي يتيح المجال للثورة بالانتشار »[١٠] .

كما كانت هناك أقوال متواترة - ان كنا نرى أن بها الكثير من المبالغات ، وأحلام اليقظة ، الا أن بها على وجه اليقين شيئا من القصور الحقيقي لمدى استقرار حكم عبد العزيز بن سعود في تلك الحقبة ، وتتركز هذه الأقوال فيما كان يتردد من معلومات من حركة واسعة ومنظمة تهدف إلى الاحاطة بابن سعود - بل ولقد بلغ الأمر أن الملك فيصل - شقيق عبدالله وملك العراق - كان يرى أن حركة ابن رفادة وتمركزها في شمال الحجاز بمثابة جزء من خطة كبيرة ، وأن قلة الاستجابة لزعامة ابن رفادة تعود في أسبابها إلى قيامه بالحركة قبل أوانها وقبل أن تنضج ، وليس بسبب قلة التعاطف مع أهدافها . وكان فيصل يعتقد أيضا أنه في ظرف شهر واحد تقريبا - بعد حركة ابن رفادة - ستنفجر أعمال عنف خطيرة ، ليس في الحجاز فقط بل وفي نجد أيضا حيث العديد من القبائل ، بما فيها قبائل العتيبة ، تتآمر على الاطاحة بابن سعود - ولم يبق من القبائل الموالية له سوى قبيلة حرب[١١] .

والآن واستنادا إلى النظرة الشاملة التي يتيحها لنا وضع حركة ابن رفادة في اطارها هذا العام ، يمكننا أن نتفهم على درجة أكثر مواقف وتحركات كافة الأطراف - المباشرة وغير المباشرة - التي أدلت بدلوها في مقومات الحركة ، وأثناءها ، ولما أعقبها .

السياسة البريطانية في ذلك الحين تحكمها اعتبارات عديدة ، ينبع بعضها من التطورات التي تهدد سيطرتها ومناطق نفوذها نتيجة الخطر النازية والفاشية الزاحف ، وينبع بعضها من أسلوبها التقليدي في الحكم عن طريق تمزيق أوصال ما تحت سيطرتها من بلدان واشاعة الفرقة بين أبناء البلد الواحد وتأليب المعسكرات المتنازعة وتحريض كل فريق على صاحبه ، واللعب على التناقضات المحلية ، حتى تتفرق الأطراف جميعا فتكون السيادة لبريطانيا وحدها .

والواقع أنه من خلال بحثنا لمواقف الدوائر البريطانية قبيل حركة ابن رفادة وأثناءها ثم في أعقابها سنجد انها القوة الرئيسية التي تحرك الأمور في المنطقة ، فسيطرتها - سواء مع الاحتلال أو بدونه - سيطرة شبه مطلقة ومن ثم فليس من المبالغة في شيء إذا ما ذهبنا إلى القول بأن سياسات الأطراف الأخرى - مهما عبرت في بعض الأحيان عن القدرة على العمل المستقل لحسابها الخاص إلا أن التحركات - في خاتمة المطاف - لا تخرج عن فلك السياسة البريطانية الاستعمارية .

وعلى هذا الأساس سيتناول هذا الجانب من بحثنا وهو الجانب الرئيسي العناصر الآتية :

١ ـ السياسة البريطانية وموقفها من ابن سعود .
٢ ـ السياسة البريطانية وموقفها من الأمير عبدالله .
٣ ـ السياسة البريطانية وموقفها من أطماع الملك فؤاد في مصر .

ومنذ البداية تجدر الاشارة إلى ملاحظة الباحث في السياسة الاستعمارية البريطانية في البلدان العربية من بروز بعض الاختلافات بين مواقف الدوائر البريطانية الرسمية في لندن ومواقف ممثليها في البلدان العربية وما يتخذونه أو يحتاجون إليه من إجراءات ، الأمر الذي يشير بوضوح إلى ما تتميز به السياسة الاستعمارية البريطانية من ازدواجية تتمثل في التناقض بين الموقف الرسمي المعلن وموقفها الحقيقي المتمثل في إطلاق يد السلطات البريطانية المحلية للتصرف بعيدا إلى حد ما عن الخط الرسمي ، وهو ابتعاد أشد نزوعا إلى السيطرة الاستعمارية في غالب الأمر ، فاذا تمخض الحال عن تطورات تزيد هذه السيطرة ترسخا رضيت الدوائر الرسمية في لندن بما تم تحقيقه على أيدي ممثليها المحليين ، وان لم يتمخض الموقف عن جديد واصلت السياسة الرسمية المعلنة مسيرتها دون تنغيص لعلاقاتها بالاطراف المعنية .

وسنجد مصداق ذلك فيما نسجله من تفاوت بين اتجاهات لندن الرسمية ومواقف السلطات البريطانية في شرق الأردن على وجه الخصوص .

وسيكون استنادنا في بحثنا إلى الوثائق البريطانية الرسمية ذاتها وليس إلى كتابات أو تحليلات الباحثين والمؤرخين .

في ٢٦ مايو **١٩٣٢** أرسل المندوب السامي البريطاني في الأردن رسالة إلى وزير الدولة لشئون المستعمرات يتحدث فيها عما بلغه من مصادر موثوقة من معلومات تفيد أن عددا من قبيلة بليّ يترواح عددهم بين ٢٠٠ و٤٠٠ شخص من هذه القبيلة وغيرها من قبائل الحدود قد عبروا مؤخرا العقبة قادمين من سيناء بهدف اثارة القبائل الحجازية .

وفي نفس اليوم يسارع المندوب السامي في الأردن بارسال برقية الى لندن بضمنها الأمر الصادر عن الأمير عبدالله والذي يحاول فيه نفي أي صلة بابن رفادة وحركته رغم ما تؤكده الحقائق الدافعة من اتصالات وثيقة بين عبدالله والمتآمرين(١٢) أي أن المندوب السامي البريطاني يتخذ موقف المتستر على دور الأمير عبدالله منذ البداية(١٣) .

أما وزير الدولة لشئون المستعمرات في لندن فقد تلمس أول رد فعل من جانبه

للأحداث في رسالة بعث بها إلى المندوب السامي في شرق الأردن في ٢٨ مايو ١٩٣٢ يتساءل فيها أول ما يتساءل عن دور جلوب باشا وعما إذا كان قد قام بابلاغ الأمير شاكر بن زيد ـ وهو ابن عم الأمير عبدالله وكان يقيم في العراق ـ بما يجري ويوضح موقف الحكومة البريطانية الذي يتمثل في عدم الترحيب بالعدوان على الأراضي الحجازية ويرفض في نفس الوقت أن يكون الحادث ذريعة لعبد العزيز بن سعود لملاحقة المتآمرين داخل أراضي شرق الأردن(١٤) .

وعندما تلح حكومة الحجاز على مساهمة السلطات البريطانية بشكل ايجابي في دحر العدوان على أراضيها اذ تقول ـ وهي على حق ـ أن بريطانيا لها السيطرة المطلقة على شرق الأردن ، ومن ثم لا يتصور قيام أي حركة يشترك فيها الأمير عبدالله أو يعاونها أو يتعاطف معها على أقل تقدير ـ دون علمها ـ نقول : انه عندما تلح حكومة الحجاز على هذا المطلب المنطقي تماما نجد القنصل البريطاني في جدة يضطر إلى الرد عليها بأن حكومة صاحب الجلالة لم يكن بامكانها القيام بشيء في وقت قصير بناء على المعلومات السطحية التي تضمنتها مذكرة حكومة الحجاز المؤرخة في ١٤ مايو أو على نشاطات ابن الرفادة التي ورط فيها حكومة شرق الأردن(١٥) .

وفي نفس اليوم يرسل السيد أندرو رايان رسالة إلى لندن يلخص فيها مذكرة أخرى تقدمت بها الحكومة الحجازية في ٣٠ مايو تذهب فيها إلى أنه « لو أن الحكومة البريطانية أولت مذكرتنا المؤرخة في ١٤ مايو اهتمامها » لما تطلب الأمر مذكرات واتصالات جديدة والامر الذي يهمنا هنا هو أنه في الوقت الذي تبدي الحكومة البريطانية عدم تشجيعها لأي اعتداء على أراضي الحجاز نجد المندوب السامي البريطاني في شرق الأردن لا هم له إلا محاولة تبرئة الأمير عبدالله(١٦) .

ففي ٧ يونيو ١٩٣٢ بعث المندوب السامي البريطاني في شرق الأردن رسالة إلى وزير الدولة لشئون المستعمرات يقول فيها أنه يعتقد أن الحركة إنما نظمتها ومولتها عناصر الحزب الحجازي ، وهو حزب مناوىء لسياسة الملك عبد العزيز بن سعود ، وقد تمتع أعضاؤه ، بالتأييد المادي والمعنوي من قبل الأمير عبدالله بن الشريف حسين الذي أمدهم بالمال والسلاح* الذي يتخذ القاهرة مقرا له وأن الأمير عبدالله لا بد أن يعلم بذلك

(*) يقال أنه حزب عبارة عن نادي اجتماعي يرأسه عبدالحميد الخطيب وهو عميل حجازي كان له نشاط واسع في عهد الشريف حسين، وليس مؤكدا ما إذا كان لهذا النادي أي اتصال بابن رفادة مباشرة، ولكن يقال أن رئيسه على اتصال مباشر بالامير عبدالله ويظهر أن هذا النادي ليس خطيرا بل انه اعجز من أن يدير أي تنظيم سياسي أو حركة خطيرة داخل الأراضي الحجازية .

ولكنه ـ أي المندوب السامي ـ يعتقد أنه لم يقدم لها مساعدة مالية كما يعتقد أن الزعماء الأردنيين العرب غير متورطين فيها وأن الثائرين في المنطقة الحجازية هم قبائل حجازية صرف . ولم تقدم أي جهة أردنية أية أموال[١٧] ولكن الأنباء تفيد أنه تم شراء حوالي **٢٥** بندقية في العقبة .

ويمعن المندوب السامي البريطاني في التستر على دور السلطات البريطانية المحلية في شرق الأردن فيقول في نفس الرسالة أنه لم يكن من المتوقع ـ قبل حركة ابن الرفادة ـ نشوء أي حالة غير طبيعية ومن ثم لم تتخذ أي اجراءات خاصة ويزعم أن عبور ابن الرفادة لم يصل خبره إلى فلسطين وشرق الأردن إلا بعد دخوله الأراضي الحجازية وأنه لم يكن من المستطاع وقف التسلل .

ويزداد موقف المندوب السامي البريطاني في الأردن وضوحا عندما نجده في نفس الرسالة أيضا يلح على عدم اعطاء عبد العزيز بن سعود أية ضمانات بخصوص تسليم الثوار الفارين . ولعل من المفارقات الغريبة ـ والمريبة ـ انه في الوقت الذي يدعي فيه المندوب السامي ان القانون في فلسطين وشرق الأردن ـ هما تحت السيطرة البريطانية المطلقة ـ لا يجيز تسليم المتمردين الفارين نجد وزير الدولة لشئون المستعمرات وهو في السلم الوظيفي رئيس للمندوب السامي يتساءل في رسالة بعث إليه فيها في **١٠** يونيو **١٩٣٢** قائلا : « ليس واضحا لدي لماذا تعتبر تسليم الثوار الهاربين أمرا غير قانوني ؟ أغدو شاكرا اذا ابرقتم لي موضحين هذه النقطة »[١٨] .

ولسنا في حاجة إلى القول بأن تسليم الفارين وما يتوقع ان يعقبه من تحقيقات اعترافات ـ وهو الأمر الذي كانت الحكومة الحجازية تلح في طلبه ـ كان كفيلا بكشف كافة اطراف التآمر .

وعندما تصل الأمور إلى هذا المنعطف نلتقي برسالة بعث بها السير جون سيمون من وزارة الخارجية بلندن إلى السير اندرو رايان ـ القنصل البريطاني في جدة يلخص فيها موقف الحكومة البريطانية من المسألة كلها أدق تلخيص .

يقول السير جون سيمون ان حكومة صاحب الجلالة تأسف أشد الأسف نظرا لضيق شريط الحدود بين فلسطين وشرق الأردن إلى درجة شديدة في منطقة العقبة الأمر الذي يتمكن معه ابن الرفادة وصحبه من العبور من سيناء إلى الحجاز في ساعات قليلة قبل أن تتمكن السلطات في فلسطين وشرق الأردن من ادراك هذا العبور . . . .

« كما أن حكومة صاحب الجلالة تأسف لانه ليس من الممكن علينا اخلاء الحدود ان كانت مسئولية منع فرار الثوار من الحجاز يجب أن تقع على عاتق حكومة الحجاز ونجد

ولكن عبور قوات حجازية إلى الأراضي الأردنية أمر لا يمكن السماح به وقد تتخذ الحكومة البريطانية الاجراءات الممكنة لمساعدة السلطات الحجازية».

« ويمكنهم أيضا ابلاغ الحكومة الحجازية انه من المستحيل اعطاء ضمانات بتسليم قادة الثوار الذين قد يفرون إلى شرق الأردن ولكن يمكن بذل كل جهد ممكن لمنع هؤلاء الأشخاص من اثارة القلاقل لحكومة الحجاز ونجد »[١٩] .

ويتضح أيضاً الموقف الرسمي من جانب الحكومة البريطانية عندما نتمعن موقفها ازاء ما أشيع عن دور الملك فؤاد ، ففي ١٠ يونيو ١٩٣٢ يرسل السير جون سيمون رسالة إلى السير بيرسي لورين المندوب السامي بالقاهرة يتحدث فيها عما لدى وزارة الخارجية البريطانية من تقارير تتهم الأمير عبدالله أمير شرق الأردن بأنه متورط في مؤامرة مع الملك فؤاد وعباس حلمي والملك السابق علي وذلك لاستعادة الحكم الهاشمي في الحجاز مقابل دعم الهاشميين لامكان ترشيح الملك فؤاد للخلافة ودعم مطامح عباس حلمي في عرش سوريا[٢٠] .

ويبدو أن هذه التقارير ـ كما يقول جون سيمون في رسالته ـ يؤيدها تسلل ابن الرفادة الأخير إلى الحجاز ، ويبدو أن مثل هذه التقارير بلغت حكومة نجد والحجاز من مصادر أخرى منذ عدة أشهر ، لذلك فالوضع مثير للقلق الشديد ، وخاصة نظرا إلى علاقات الصداقة التي تربط بين حكومة صاحب الجلالة وحكومة الحجاز ونجد (والتي تم تأكيدها خلال قيام بعثة الحجاز ونجد بزيارة لندن) وكذلك بالنسبة للمسئوليات الملقاة على عاتق حكومة صاحب الجلالة تجاه شرق الأردن في ظل أحكام الانتداب البريطاني على فلسطين .

وينهي السير جون سيمون رسالته إلى المندوب السامي لبلاده في القاهرة بأن يطلب منه تحري مدى صحة هذه الأنباء ، وان يوضح للملك فؤاد مدى الحرج الذي قد يصيب حكومة صاحب الجلالة من جراء التآمر ضد السعودية مؤكدا له المصلحة في عدم الولوغ في هذه المؤامرة إلى حد أبعد .

وفي نفس اليوم في ١٠ يونيو ١٩٣٢ ، يشفع السير جون سيمون هذه الرسالة بأخرى[٢١] أرسلها إلى المندوب السامي البريطاني في القاهرة أيضا يؤكد فيها ما سبق وروده في مواقع أخرى عن البحث عن أنباء زحف ابن الرفادة وتحركاته وعن أن عملية العبور قد تم تنظيمها في الأراضي المصرية ، ويطلب منه ـ تنفيذا للالتزامات الدولية لحكومة صاحب الجلالة ـ أن يتخذ كافة الاجراءات الممكنة لمنع عبور المزيد من الثوار أو الامدادات عبر الأراضي الأردنية ، بالاضافة إلى نزع سلاح الثوار الفارين من الحجاز إلى شرق الأردن وابعادهم عن منطقة الحدود .

وفي ١٥ يونيو ١٩٣٢ بعث السير بيرسي لورين المندوب السامي البريطاني في القاهرة برسالة(٢٢) إلى السير جون سيمون يتحدث فيها عن لقائه باسماعيل صدقي - رئيس وزراء مصر في ذلك الحين - وعما ذكره له هذا من خطوات أقدم عليها القنصل المصري في بغداد عندما طلب السماح له بالتوجه فورا إلى القاهرة باطلاع الحكومة المصرية على معلومات سرية وهامة للغاية لم يشر إلى مضمونها أو طبيعتها في برقيته ، وذكر صدقي انه عندما تسلم القنصل المصري في بغداد رد حكومته بأن يرسل بما عنده عن طريق الشفرة - ألح من جديد على ضرورة التوجه إلى القاهرة بنفسه ، وأوضح أن لديه رسالة من الملك السابق علي موجهة إلى الملك فؤاد .

وللمرة الثانية لم تسمح الحكومة المصرية للقنصل بالحضور إلى القاهرة لأنه لا الملك فؤاد ولا الحكومة المصرية ترغب في استلام أية مراسلات سرية من الملك علي ، وعندما بلغ الأمر هذا الحد ، أرسل القنصل يقول ان الأمر يتعلق بما يذهب إليه الملك علي من أن هناك موجة من عدم الرضا والاضطراب في الحجاز ، وأن الموقف بات مناسبا لانتزاعه من قبضة ابن سعود ، وانه من الممكن النجاح في هذا الأمر إذا ما توفرت الأموال اللازمة .

وأوضح صدقي للمندوب السامي البريطاني ان الملك فؤاد ليس متعاطفا مع ابن سعود وان مصر لم تعترف بمملكة نجد والحجاز ، وان الملك السابق علي يدرك هذا الموقف ومن ثم ربما كان يأمل في الحصول على مساعدة الملك فؤاد للقيام بمغامرته .

وهكذا نرى كيف تم قبر أي محاولة لاحياء تطلعات الملك فؤاد في مهدها ، هذا في مصر ، أما في شرق الأردن فالقبضة الاستعمارية البريطانية ربما كانت أشد أحكاما فالعنان يطلق للأمير عبدالله والأعذار تنتحل له ، والمحاولات تبذل للتستر على دوره .

وليس في الامكان تقديم صورة حقيقية لدور السلطات البريطانية في شرق الأردن دون التطرق إلى دور جلوب ، رجل المخابرات البريطانية الأول في المنطقة وفارسها المعلى على مسرح الأحداث . فالأنباء متواترة عن علاقاته الوثيقة بالأمير عبدالله ، وبالبدو ، ومعرفته الدقيقة بكل ما يتعلق بالصحراء ومنطقة الحدود وشعابها وممراتها .

وكانت حكومة نجد والحجاز قد تقدمت بمذكرة إلى القنصل البريطاني في جدة في ١١ يونيو ١٩٣٢(٢٣) تذكر فيها انباء ما ورد إلى علمها عن زيارة جلوب للعقبة ، وعودته إلى عمان مع الشيوخ والاعتقاد السائد بين رجال القبائل بأنه مهتم بالقضية ، وتوقع قيام غارتين تجاه تبوك وعلى طول الساحل .

وقد اتخذ القنصل البريطاني في جدة نفس موقف التستر على جلوب ، مشابها في ذلك ما يذهب إليه المندوب السامي البريطاني في الأردن ، فزعم أن نشاط جلوب في منطقة الحدود لا يعدو ان يكون تحركا من التحركات المعتادة لممارسة وظيفته .(٢٤) .

والأغرب من كل ذلك انه في نفس هذه الأثناء يتحدث المندوب السامي البريطاني في شرق الأردن عن تقريره للجيش العربي في شرق الأردن تحت امرة جلوب ويصرح بأنه من أجل التأكد من منع وصول المواد التموينية والأسلحة إلى الثوار عن طريق شرق الأردن فقد وضعت الأمور في يد جلوب[٢٥] .

ويكشف المندوب السامي البريطاني في شرق الأردن عن نزعته بشكل سافر عندما نجده يرسل إلى وزير الدولة لشئون المستعمرات مطالبا بتوجه قطعة حربية بحرية بريطانية إلى مياه العقبة ، نظرا لامكانية الحاجة إلى نزع السلاح من الثوار المتقهقرين إلى العقبة ، حيث أن مجرد وجود السفينة الحربية بنزيس سيكون له تأثيره ، « ومما يدور بخلدي امكانية قيام قوات ابن سعود ـ في حالة انتصارها ـ بتخطي الحدود إلى العقبة لملاحقة الثوار ، الأمر الذي يجعل وجود قطعة الأسطول (الحربي) ذا تأثير رادع ، وبخاصة اذا ما ضمت تلك القوات جماعة من الاخوان الذين قد لا يمكن السيطرة عليهم » . ولا يتردد المندوب السامي في أن يذكر في نفس الرسالة انه « ليست لدي النية في استعمال قطع الاسطول الحربي للتدخل في أمور الملاحة » أو السفن التي قد تكون حاملة المواد التموينية للثوار .

وفي هذه الأثناء يتخذ عبد العزيز بن سعود موقف قائد الدولة الذي يواجه جبهة معادية متعددة الأطراف ، ولا يخفى عليه احتضان بريطانيا للأمير عبدالله وتواطؤ ممثليها المحليين في شرق الأردن معه ، ولهذا فهو يسعى إلى تفكيك الجبهة المعادية قدر المستطاع « ويسعى إلى التمييز بين حكومة صاحب الجلالة الصديقة وحكومة شرق الأردن »[٢٦] .

وبعد أن قام ابن رفاده بمغامرته وتم لعبد العزيز بن سعود سحقها جرت محادثات بين الشيخ يوسف ياسين وزير الخارجية السعودي وبين السير رايان القنصل البريطاني في جدة أصرّ فيها الوزير على تحميل الأمير عبدالله المسئولية واعتبار شرق الأردن دولة معتدية[٢٧] ، وكان رد السير رايان هو أن الاصرار المستمر على تحميل الأمير وغيره المسئولية من شأنه أن يضر بامكانية تسوية العلاقات مستقبلا بين حكومة نجد والحجاز وحكومة شرق الأردن على أسس قوية ، وعندما أثار الوزير السعودي مسألة محاكمة المسئولين عن الفتنة راح القنصل البريطاني يحاول اثبات عدم جدوى اجراء هذه المحاكمة[٢٨] .

وثمة موقف هنا لعبد العزيز بن سعود يوضح أسلوبه السياسي البارع في مواجهة هذه التيارات التي تواجهه ، وبينما الجدل دائر بين الشيخ يوسف ياسين والقنصل البريطاني والوزير السعودي يتشدد في طلب محاكمة الفارين وزعماء الفتنة ، اذا ببرقية تصل إليه من عبد العزيز آل سعود ، يقرؤها في وجود القنصل البريطاني ، وينفجر

يوسف ياسين ضاحكا ويقول « ان الملك يوافق على رأي السير رايان[٢٩] » وهكذا يتأكد لنا من جديد مدى واقعية ابن سعود في نظرته ، فهو كأنما يقول : الآن وقد تمت ابادة المعتدين واحباط المحاولة بشكل ساحق ، فليس هناك ما يدعو إلى اثارة الخلافات والجدل مع الجانب البريطاني الذي لا قبل لنا بمواجهته بشكل سافر في ظل الأوضاع الراهنة .

وكان الشغل الشاغل للسلطات البريطانية المحلية ، سواء في نجد والحجاز أو في شرق الأردن هو ما أعقب سحق محاولة ابن رفادة من تأجج المشاعر في بلاد الحجاز ونجد من جراء التصعيد الديني والكراهية المتنامية ضد الامير عبدالله الذي يبث الدعاة في البلاد وبسبب حادثة ابن رفادة ، وبسبب الاشاعات التي يروج لها الجانبان والتي من شأنها أن تزيد العداوة بين ابن سعود والأمير عبدالله[٣٠] .

ويبدي القنصل البريطاني في جدة مخاوفه لحكومته ويذكر ان تحرك الأخوان أمر لا يمكن تجاهله حتى وان كانت أنباء هذا التحرك مبالغا فيها ، حيث النداءات تتعالى بشن الحرب على الثوار والمغرضين معا .

ومن جديد يتضح موقف عبد العزيز بن سعود ومدى فهمه لتوازن القوى بين مختلف المعسكرات وادراكه الدقيق لما في وسعه أن يقدم عليه وما لا قبل له على اتخاذه من خطوات .

وها هو فؤاد حمزة ـ وهو من رجال العاهل السعودي المقربين ـ يبعث برسالة خاصة إلى السير رايان في ١٤ أغسطس ١٩٣٢ يذكر له فيها أنه « لدى عودته من الطائف وجد الملك منزعجا من جراء موجة السخط السائدة ، وتجمعات الاخوان المتزايدة ، حيث أن جلالته لا يرغب في السماح بتعريض علاقاته مع حكومة صاحب الجلالة للتوتر ، أو بعرقلة الجهود التي قد تبذلها بهدف حل المشكلة ، ولقد أمر الملك كافة قواته بالعودة إلى أماكنها وديارها ، كما تم حل القوات المتمركزة في الطائف بالفعل ، أما القوات المتواجدة على الحدود فلديها أوامر صارمة بانهاء مهمتها وعدم التعرض لشرق الأردن » .

وجاء في رسالة فؤاد حمزة أيضا أن الملك يهدف من وراء موقفه هذا إلى تكذيب الشائعات التي كانت تروجها الصحافة الأجنبية ، وإلى تأكيد أنه لا يعتزم اتخاذ أي اجراء لا ينسجم وصلات الصداقة التي تربطه بحكومة صاحب الجلالة ، وأنه يتخذ هذا الموقف مقابل أن تسعى حكومة صاحب الجلالة إلى إيجاد تسوية شاملة .

ووجه ابن سعود الدعوة للحكومة البريطانية لارسال وفد منها إلى الرياض في أواسط اكتوبر لتستمع إلى شرح لما قام به والنتائج التي حققها ، ويعقد الملك آماله على أن تسعى عندئذ حكومة صاحب الجلالة لايجاد حل مناسب بروح من الصداقة[٣١] .

وهكذا ـ في خاتمة المطاف ـ تنجح السياسة البريطانية الاستعمارية في احتواء الموقف فالمعتدى عليه ـ عبد العزيز بن سعود ـ يقنع بسحق المحاولة ويخطب ود بريطانيا وصداقتها والمعتدون في شرق الأردن يسدل الستار كثيفا على دورهم ، ويستمرون في خنادقهم قابعين في انتظار فرص أخرى لتحقيق أهداف لم يتخلوا عنها بعد .

ثالثا : تقييم الحركة والسبب الرئيسي لفشلها

وبعد هذا العرض . . . . .

ألا يتعين علينا أن نتساءل ، ما هو موقع حركة ابن رفادة في تاريخ المنطقة العربية السعودية عى وجه الخصوص ؟ لعل الاجابة الصحيحة على هذا التساؤ ل والتي تساندها كل الحقائق الواردة في العرض السابق **أنها كانت بالفعل محاولة على درجة عالية من الخطورة من جانب البيت الهاشمي ، بزعامة الأمير عبدالله أمير شرق الأردن وشقيقه الملك السابق علي المقيم بالعراق** والذي كان يقوم بزيارة لشرق الأردن في توقيت له دلالته السافرة في شهر يوليو **١٩٣٢** ، وهو نفس التوقيت الذي قام فيه ابن رفادة بمغامرته[٣٢] .

وكل المصادر والوثائق تجمع على دور الأمير عبدالله في تمويل وتشجيع ابن رفادة ، وأما اتخاذه مصر ملجأ له بعد فشل محاولته الأولى بالأرجح أن ذلك يرجع إلى أن شرق الأردن بلد متغير ومن السهل لمن يريد أن يرصد فيها تحركات شخص تسلط عليه الأضواء مثل ابن رفادة . وفي تقديرنا أن الدوائر الرسمية في مصر ـ سواء الملك أو الحكومة ـ لم يكن لها أي دور ايجابي في الاعداد لحركة ابن الرفادة ، وأما ما حصل عليه من سلاح أو تسهيلات في الخروج عند العقبة فهذا مما يسهل لكثير الحصول عليه عن طريق الرشاوي والاتصالات الخاصة بالقائمين على هذه الأعمال ، ولعل الاستجابة الفورية من جانب الملك فؤاد ورئيس وزرائه اسماعيل صدقي ، لطلب المندوب السامي البريطانيبالابتعاد عن أي مساهمة في العدوان على أراضي الحجاز ما يقطع بعدم تورط مصر بأي دور ايجابي ، وان احلام تولي فؤاد الخلافة لم تخرج عن مجال الوهم دون أي عمل ملموس لتحقيقها .

ولقد كان من المخطط أن يقوم ابن رفادة بحركته في توقيت موازٍ لقيام الأدارسة بهبة مماثلة في الجنوب يساندهم امام اليمن ، وقد نمي إلى علم الحكومة السعودية في شوال **١٣٥٠** هـ أن اعداءها بيتوا النية على القيام بثورتين ، الأولى في الشمال ، والثانية في الجنوب ، ولكن من توفيق الله للحكومة السعودية اختلاف الثورتين في الميعاد فتم لابن سعود القضاء على حركة بن رفادة في الشمال قضاءتاما بعد أن عقد الادارسة مع الملك ابن سعود معاهدة **١٣٤٩** هـ ـ **١٩٣٠** م[٣٣] .

وقد سبق أن ذكرنا ان ابن رفادة فكر في التراجع بعد أن دخل الأراضي الحجازية بالفعل ، والأرجح أن تفسير ذلك يرجع إلى توقعه حدوث انتفاضات اخرى ـ من الداخل أو الخارج ـ وعندما لم يتحقق شيء منها عول على الانسحاب ولكن قوات ابن سعود اجهزت عليه قبل أن ينفذ غايته .

وأما بالنسبة للدور المتميز للسلطات البريطانية في شرق الأردن وتشجيعها للحركة بل وضلوعها فيها ، فقد كان من الطبيعي ان يتوارى بعد سحق المحاولة لتظهر على السطح الخطوط الرسمية للسياسة التي تقررها لندن والتي تشجب الاعتداء على ابن سعود من جانب وترفض المساس بشرق الأردن والأمير عبدالله من الجانب الآخر .

اذن فليس من المبالغة في شيء إذا انتهينا إلى القول بأن يد السياسة الاستعمارية البريطانية وراء حركة ابن رفادة ، وان هذه اليد أيضا هي التي تدخلت لمنع اجراء تحقيق واسع يميط اللثام عن المتآمرين والمحرضين جميعا .

وان كانت السياسة البريطانية قد عملت ـ كما سبق أن قلنا ـ على سرعة احتواء الموقف بعد فشل المحاولة ، فانما يرجع ذلك إلى أن الوضع دوليا لم يكن يسمح باشتعال صراع عنيف في المنطقة العربية في وقت تتربص فيه المانيا النازية وايطاليا الفاشية وتتطلعان إلى أي فرصة للتدخل لاسترداد ما فقدتاه من مستعمرات ونفوذ بعد الحرب العالمية الأولى .

كلمة أخيرة

آثرنا أن يكون عنوان هذه الدراسة حركة « ابن رفادة » وليس ثورة كما جاء في كثير من المراجع والكتابات ، بل والوثائق ، وذلك لتقديرنا أنه قد آن الآوان لأن يستخدم من يتصدى لكتابة التاريخ في العالم العربي المصطلحات والالفاظ بدلالاتها ومعانيها العلمية السليمة . والثورة في مدلولها العلمي تغيير لأسس النظام القائم والانتقال بالمجتمع من طور له قوائمه وجذوره المميزة، الى طور آخر مختلف تماما، وأما هذا الذي حدث في شمال الحجاز على يد ابن رفادة فلا يعدو أن يكون محاولة لزعيم قبلي مطرود من دياره ، فهو بالمصطلح التاريخي الاسلامي أحد الخارجين على الدولة ، استخدمه البيت الهاشمي واستغل ما لديه من أحقاد على ابن سعود للقيام بمحاولة لاسترداد عرش سليب .

وهي اذن لا تعدو أن تكون خطوة في حركة انقلابية تستهدف احلال ملك محل ملك آخر دون أي مساس بأسس الأوضاع القائمة في الحجاز آنذاك .

(١) عبد المنعم الغلامي، الملك الراشد جلالة المغفور له عبدالعزيز آل سعود، طبعة المعارف ، بغداد ١٩٥٤ .

(٢) أحمد عبدالغفور عطار، صقر الجزيرة، الجزء الثالث، ص ٦١٤، المؤسسة العربية للطباعة .

(٣) خير الدين الزركلي، شبه الجزيرة في عهد الملك عبدالعزيز، الجزء الثاني ص ٥٥٨ .

(٤) أ.ع. عطار. المرجع السابق، ص ٦١٤ .

(٥) أ.ع. عطار المرجع السابق، ص ٦١٤ .

(٦) خير الدين الزركلي شبه الجزيرة العربية في عهد الملك عبدالعزيز، ٤ أجزاء، دار العلم (بيروت: ١٩٧٠)، ص ٥٥٩ .

(٧) أ.ع. عطار، مصدر سابق، ص ٦١٥ .

(٨) داكوبرت فون ميكوش، عبدالعزيز، ص ٢٤٥ ترجمة أمين رويحة .

(٩) أ.ع. عطار ، مصدر سابق، ص ٦١٥ .

(١٠) رسالة من السير همفريز الى السير كتلف ليستر (نص حديث مع الامير شاكر) بغداد ٢ أغسطس ١٩٣٢ - رقم ٥١ (E 4216/ 1241/ 25) Fo. 406 /70 .

(١١) الوثيقة السابقة .

(١٢) سنتناول ذلك بالتفصيل فيما يلي .

(١٣) من المندوب السامي في شرق الاردن الى وزير الدولة لشئون المستعمرات ـ عمان ٢٦ مايو ١٩٣٢ . Fo 406/ 69. (E 2609/ 76/ 25) No.45 .

(١٤) من وزير الدولة لشئون المستعمرات الى المندوب السامي في شرق الاردن ـ وزارة المستعمرات في ٢٨ مايو ١٩٣٢ .

Fo 406/ 69 (E 2660 / 76/ 25) No.47.

(١٥) رسالة من السير أ. رايان الى السير جون سيمون جدة ـ اول يونيو ١٩٣٢ .

Fo 406/ 69 CE 2694/ 76/25) no. 48.

(١٦) من السير أندرو رايان. الى السير جون سيمون. جدة أول يونيو ١٩٣٢ .

Fo 406/ 69. (E 2695/ 76/ 25) No.49.

(١٧) من المندوب السامي في شرق الاردن الى وزير الدولة لشئون المستعمرات رقم ٤٣ سري. عمان ٧ يونيو ١٩٣٢ .

Fo 406/ 69 (E 2812 / 76/ 25) No.57.

(١٨) من وزير الدولة لشئون المستعمرات الى المندوب السامي في شرق الاردن. رقم ٤٥ سري وزارة المستعمرات. في ١٠ يونيو ١٩٣٢ .

Fo 406/ 69 (E 2877/ 76/ 25) -No.72.

(١٩) من سير جون سيمون الى السير أ. رايان وزارة الخارجية . لندن ١٠ يونبو ١٩٣٢ .

Fo 406/ 69 (E. 2859 / 76/ 25) No.62.

(٢٠) من السير جون سيمون الى السير بيرسي لورين القاهرة رقم ١٠٠ سري وزارة الخارجية، لندن ١٠ يونيو ١٩٣٢ .

Fo 406 / 69. (E 2861/ 76/ 25). No.64.

(٢١) من السر جون سيمون الى السير بيرسي لورين (القاهرة)- رقم ١٠١ سري وزارة الخارجية في ١٠ يونيو ١٩٣٢.

Fo 406 / 69. (E 2859/ 76/ 25). No.70.

(٢٢) من السير بيرسي لورين الى السير جون سيمون رقم ٦٧ سري للغاية. (القاهرة) ١٥ يونيو ١٩٣٢ .

Fo 406/ 69. (E 2486/ 76/ 25) No.80.

(٢٣) وارد ذكرها على رسالة من السير رايان الى السر جون سيمون رقم ٧٤ جده في ١١ يونيو ١٩٣٢.

Fo 406/69 (E 2873/ 76/ 25) No.69.

(٢٤) **الوثيقة السابقة** .

(٢٥) رسالة من المندوب السامي في شرق الاردن الى وزير الدولة لشئون المستعمرات - ١٣ يونيو ١٩٣٢ . رقم ٤٨ .

Fo 406/ 69. (E 2924/76/25) No.76.

(٢٦) في رسالة من السير أ. رايان الى السير جون سيمون رقم ٧٩ جدة في ١٦ يونيو ١٩٣٢ .

Fo. 406/69 (E 2996/76/ 25) No.86.

(٢٧) يقال ان الامير عبدالله قد منح ابن رفادة الجنسية الاردنية واعطي جواز سفر بتاريخ ١٢ ابريل ١٩٣٢، واجتاز ابن رفادة الحدود الى الحجاز حوالي ٢١ مايو وارسل ابنه من العقبة الى عمان في ذلك التاريخ. من المندوب السامي لدى شرق الاردن، الى وزير الدولة لشئون المستعمرات شرق الاردن - ٩ يوليو ١٩٣٢ .

Fo 406/70 (E 3579/76/25) No.19.

راجع الوثيقة رقم Fo 406/ 70 (E 3579/ 76/25) No.19 من المندوب السامي لدى شرق الاردن الى وزير الدولة لشئون المستعمرات - شرق الاردن ٩ يوليو ١٩٣٢ .

(٢٨) من السير رايان الى السير جون سيمون في ٢٨ يوليو ١٩٣٢

Fo 406/ 70 (E 4061/ 76 /25) No.47.

(٢٩) **الوثيقة السابقة** .

(٣٠) رسالة من السير رايان الى السير جون سيمون رقم ١٥٩ ، جدة في ١٢ أغسطس ١٩٣٢ .

Fo 406/ 70. (E 4101/76/25). No.48.

(٣١) هذه الفقرات واردة في رسالة فؤاد حمزة الخاصة الى السير رايان بتاريخ ١٤ أغسطس ١٩٣٢. والمتضمنة في رسالة السير رايان الى السير جون سيمون رقم ١٦٢ في ١٥ أغسطس ١٩٣٢ .

Fo 406 / 70. (E 4141 /76/25) No. 49.

(٣٢) رسالة من همفريز الى السير كنلف لسيتر (سري) بغداد في ١٢ أغسطس ١٩٣٢ .

Fo 406/ 70. (E 4215/ 124/ 51).

(٣٣) احمد عبدالغفور عطار، المرجع السابق، ص ٦٣١ .